

## اقتصاد

## أرقام «مصرفية» تقرؤها للمرة الأولى

## ١,٩٣ مليار دولار «خسرتها» المصارف العامة في القروض المتعثرة والحكومة مصرة على عقليتها في إدارة الملف!



## المحرر الاقتصادي

أوقفت المصارف العاملة في سورية نشاطها الإقراضى مع بداية الربع الثاني للعام ٢٠١٢، وذلك تنفيذاً لقرار السلطات النقدية، من أجل الحفاظ على السيولة في المصارف، وعلى ما يبدو، الحد من عمليات المضاربة وتحويل المدخرات بالليرة إلى دولار أميركي، والتي كانت حديثة وقتها. بعد ذلك، ظهرت إلى السطح، مجدداً، مشكلة القروض المتعثرة في المصارف، وهي مشكلة قديمة، وانشغلت الأوساط المختصة باستصدار تشريعات وتعديلات لمعالجة المشكلة، ولا تزال مستمرة على السيقان نفسها. وهو ما نسجل عليه الكثير من الملاحظات، إن كان من جهة آلية المعالجة، أو من جهة تفعيل الإنتاج، وهذا ما سنتحدث عنه بعد عرض صورة لحجم خسارة الدولة في هذا الملف، بالأرقام، ومن ثم التحليل.

## صورة «إيكو» للخسارة

قَدَّرت المصارف العامة في سورية إجمالي القروض المتعثرة فيها بنحو ١٤٥ مليار ليرة سورية، وهي بأغلبها قبل عام ٢٠١٢، تاريخ إيقاف القروض، إن لم يكن قبل ذلك بفترة زمنية ليست قصيرة، نسبياً. وبتحويل القيمة إلى الدولار (يعادل ٥٠ ل.س.)، تكون أمام نحو ٢,٩ مليار دولار أميركي، كإجمالي للقروض المتعثرة، ولو اعتمدنا الوسطي بعد ارتفاع الدولار إلى ٧٠ ل.س. في آذار ٢٠١٢، تكون القيمة الإجمالية نحو ٢,٤١ مليار دولار أميركي (وهو الرقم الذي سوف نعتد عليه في حساباتنا)، لتتخفف القيمة إلى دون المليار دولار مع صدور أول مرسوم للجدولة في أوائل عام ٢٠١٤، حيث سجل الدولار وسطياً نحو ١٧٠ ليرة في ذلك الوقت، وتستمر الخسارة وصولاً إلى نحو ٢٨١,٥ مليون دولار

## يجدر التفريق بين الصناعي المقترض المتعثر والتاجر الذي لم يسدد تسهيلاته من أجل الربح من تغير أسعار الصرف وتراجع قيمة قرضه بالدولار

قرضه الأصلي، وذلك من دون الفوائد والغرامات، وبعد إضافتها نقل الأرقام، لكنها تبقى من رتبة فلكية.

## وجهة نظر

من المؤكد، أن عدداً ليس قليلاً من الصناعيين، تعثروا بفعل تداعيات الحرب، وهو أمر واقع، ففسروا منشأتهم، كلياً، أو جزئياً، لكن في المقابل هناك عدد آخر من الصناعيين غير المتعثرين في الحقيقة، بل هم متهربون من دفع التزاماتهم للمصارف، بانتظار التغيرات على سعر الصرف، التي من شأنها تخفيض حصة المبلغ المطلوب دفعه لتسديد القروض بالدولار، وخاصة أن الأغلبية الساحقة من الصناعيين والتجار يستخدمون الدولار في ممارسة أعمالهم.

ومن المؤكد أيضاً، ضرورة استرداد القروض المتعثرة،

حالياً، بعد استقرار الدولار قرب ٥١٥ ل.س. ما يعني أن الخسارة التي تحمل للحكومة في ملف القروض المتعثرة اليوم (جاء انخفاض سعر الصرف) تزيد على ٢,١٣ مليار دولار أميركي، من دون احتساب الفوائد وغرامات التأخير، وهذا الرقم يشكل نحو ٨٨٪ من إجمالي قيمة القروض المتعثرة بالدولار وقت إيقاف القروض في ٢٠١٢.

للتخفيف من الخسارة، أضفت المصارف فوائد وغرامات تأخير على القروض المتعثرة، فارتفع المبلغ المطلوب تحصيله، حالياً، من ٢٨١,٥ مليون دولار، إلى ٤٨٥,٤ مليون دولار، بزيادة نحو ٢٠٤ ملايين دولار، وهو يمثل مبلغ التعويض، الذي يشكل أقل من ٨,٥٪ من إجمالي قيمة القروض المتعثرة وقت إيقاف القروض، بهذا الشكل تخف خسارة الحكومة في ملف القروض المتعثرة

لأنها تشكل أموال المودعين، الذين قبلوا الخسارة على ألا يسحبوا إيداعاتهم من المصارف، ولضمان حقوقهم، يتم ضمان هذه الإيداعات براسمال المصارف الذي تملكه الحكومة في النهاية.

لذا، حري بالحكومة الحرص على هذه الأموال، وتحصيل حقوق المودعين، وحقوقها، من دون خسارة، والتفكير بوسائل أخرى لدعم الصناعة والإنتاج، من دون تشجيع نمط للاعتماد على القروض كوسيلة سهلة لتأمين الأموال، وتحقيق الربح من خلالها، من دون تدوير عجلة الإنتاج.

وهنا لا بد من تصنيف الصناعيين، ومعاملتهم على أساس كل صنف، فالمتخلص يحصل كامل القروض بالقيمة الحالية للدولار، والمتضرر كلياً يتم النظر بوضع جدول قرضه مع إعفاءات، والمتضرر جزئياً، يكون له معالجة مختلفة كلياً.

وهنا نقترح على الحكومة إلقاء نظرة خارج صندوقها، لإبداع حلول أخرى، كأن تخصص فريق عمل، مهمته التنسيق بين الصناعيين المتضررين، الراغبين بالعودة إلى العمل، وبين أصحاب المدخرات، وتشجيع إقامة شراكات حقيقية بين رأس المال والصناعي، من دون وساطة المصارف، وفق آليات و رقابة يمكن تحديدها فنياً بسهولة.

وهنا لا بد من تصنيف الصناعيين، ومعاملتهم على أساس كل صنف، فالمتخلص يحصل كامل القروض بالقيمة الحالية للدولار، والمتضرر كلياً يتم النظر بوضع جدول قرضه مع إعفاءات، والمتضرر جزئياً، يكون له معالجة مختلفة كلياً.

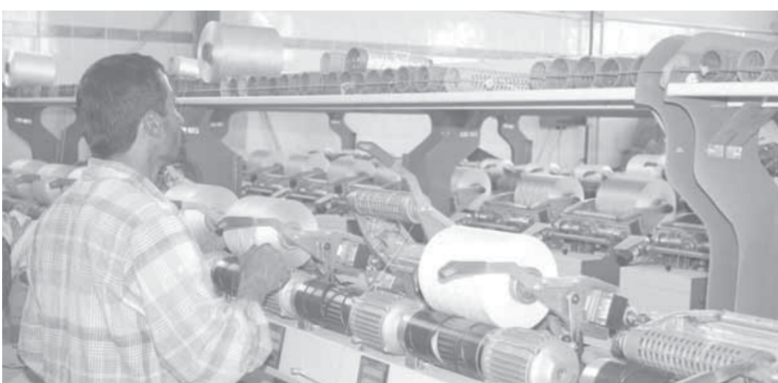
## «سادكوب» تؤمن ١٠٪ فقط من احتياجات العامل للمازوت.. والصناعيون يقترحون تأسيس شركة لاستيراده

## الدبس لـ«الوطن»: لا مشكلة برفع الدعم مقابل توافر المادة

شركة محروقات (سادكوب) حيث كانت سابقاً تؤمن نحو ٣٠٪ من حاجة القطاع الصناعي ومؤخراً انخفضت الكمية لتصل إلى ١٠٪ فقط، وهي نسبة لا تشغل العامل إلا لفرات قصيرة. موضحاً بأنه لا يوجد أي مشكلة برفع الدعم عن المادة وتسعيرها وفق الأسعار العالمية للمازوت، مقابل توفيرها، لأن من يستورده سيقوم بشراءها بالسعر العالمي إن كان لمشأته ومن يستورد للتجارة سيضع نسبة الربح الخاصة به فلا يوجد مشكلة لدينا بالأسعار، والأهم أن يتوافق بشكل دائم.

وأشار رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها إلى أن حاجة المنشآت الصناعية في دمشق وريفها تبلغ حوال ١٥ مليون لتر شهرياً، مع الإشارة إلى أن الحصص الكبيرة تكون من نصيب ريف دمشق بسبب توزيع وانتشار أغلبية المنشآت الصناعية فيها.

ولفت إلى أنه لدى الصناعيين طرق خاصة بهم لحسام شلالاته، وسابقاً قاموا بالاستيراد، وإن كان معظمهم يفضل الاستيراد من الدول المجاورة، فهذا الحل يسمح للصناعي باستيراد كميات صغيرة تتناسب مع حاجة منشأته الصناعية بينما عن طريق البحر ينحصر الاستيراد بكميات كبيرة ضمن البواخر لا تقل عن ٥ آلاف طن.



قبل الحكومة، متسألين «بماذا يختلف استيراد المازوت عن استيراد باقي المواد كالكسكي مثلاً، وخاصةً أن المازوت يعتبر مادة حيوية وأساسية وإنتاجية لتشغيل المنشآت الصناعية والورش والمحلات، وعلى العكس يمكن الاستغناء عن استيراد بعض المواد غير الضرورية مقابل السماح باستيراد المازوت، مع ضرورة أن يقوم المركزي اعتبار استيراد المازوت براءة هذا الأمر في الليرة السورية.

ويرى الدبس أنه لا داعي لهذه المخاوف من

## علي محمود سليمان

كشف رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس عن مقترح لتأسيس شركة من قبل اتحاد غرف الصناعة يقع على عاتقها استيراد مادة المازوت للمنشآت الصناعية، وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح الدبس أن المقترح يفي بانتظار رد الحكومة لإعادة السماح بمنح إجازات استيراد للصناعيين لاستيراد مادة المازوت.

مبيناً أنه تم منح موافقات لإجازات استيراد المازوت الفويل والغاز في وقت سابق من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، بينما تتم دراسة السماح بإجازات استيراد للمازوت لكون كميته أكبر بكثير، «وقد تلقينا عوداً بأن تتم الموافقة خلال فترة قريبة»، حيث أعاد رئيس الوزراء عماد خميس تجديد وعده بإيجاد حل لمشكلة المحروقات خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وأشار الدبس إلى أن الدراسة الحالية تمت بناء على طلبات «تقدمنا بها باسم الصناعيين، على أن يتم الاستيراد بحسب مخصصات الصناع، فكل صناعي لديه سجل بما تحتاجه منشأته الصناعية من مادة المازوت».

ولفت إلى أنه في حال تمت الموافقة على الاستيراد

## بروتوكول سوري روسي مرتقب لتبادل المعلومات عن البضائع ووسائل النقل

## وزير المالية لـ«الوطن»: جزء من البنية التحتية للتبادل التجاري

والمركبيات المتقلة بين روسيا الاتحادية وسورية.

وفي اتصال هاتفى لـ«الوطن» مع وزير المالية مأمون حمدان لمتابعة الموضوع، بين أنه منذ فترة تم توقيع ثلاثة بروتوكولات مع الجانب الروسي، وذلك بالأحرف الأولى في العاصمة دمشق، تتمحور حول موضوعات الجمارك والنقل وتبادل المعلومات.

مبيناً أن البروتوكولات الثلاثة تمت دراستها من الطرفين وحظيت بالموافقة، بانتظار التوقيع النهائي عليها، وهذا هو الأمر المرتقب، لتفعيل تلك البروتوكولات المهمة، لكونها تشكل مكونات للبنية التحتية قانونية وتشريعية وإدارية في عمليات التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي.

وينظم العلاقات التجارية بين سورية وروسيا عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات لتسهيل وتشجيع التعاون ودعمه في مجالات الطاقة والري والزراعة والصناعة والنقل والنفط والتجارة.

## الوطن

طلب رئيس الوزراء الروسي ديميتري ميديفيدف من وزارة المالية الروسية إجراء المباحثات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتبادل المعلومات الأولية عن البضائع ووسائل النقل المتحركة بين روسيا وسورية.

ونقلت وكالة «سانا» عن الموقع الرسمي للحكومة الروسية أمس أن ميديفيدف أصدر مرسوماً ينص على أن تقوم وزارة المالية الروسية وبالتنسيق مع وزارة الخارجية وداائرة الجمارك الفدرالية لروسيا الاتحادية بإجراء محادثات حول إبرام بروتوكول بهذا الشأن.

ولفت الموقع إلى أن الحديث يدور عن محادثات بشأن توقيع بروتوكول بين الدائرة الفدرالية للجمارك الروسية والإدارة العامة للجمارك في سورية حول تنظيم تبادل المعلومات الأولية عن البضائع

## جوهرة مدير لمؤسسة التجارة

## الخارجية والدعوى يعود إلى مكتب المتابعة في الحكومة

## الوطن

لم يمض أكثر من سبعين يوماً على تكليف شادي جوهرة مديراً للتجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بدلاً من محمد صلوح الذي عين مؤخراً مديراً لاقتصاد دمشق بدلاً من حسام شالاتي، ليصدر قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٩٨ تاريخ ٢٠١٧/١/٢٢ المتضمن تكليف شادي جوهرة العامل من الفئة الأولى لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بوظيفة المدير العام للمؤسسة العامة للتجارة بدلاً من وسيم الدهني الذي شغل هذا الموقع قبل أن يتقارب ثلاث سنوات.

علماً أن جوهرة كان سابقاً قبل أن يتم نقله إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مديراً لمديرية العمليات المصرفية في مصرف سورية المركزي.

وبين مدير في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لـ«الوطن»، أن التغييرات الجديدة تهدف إلى إعادة العمل في مديرية التجارة الخارجية إلى سابق عهدها، مشيراً إلى وجود عدد من المرشحين لماء شاغر مدير التجارة الخارجية في الوزارة منهم عودة فاضل فاضل بعد أن عمل في هذه المديرية مدة نحو عشر سنوات منها أربع سنوات مديراً لمديرية التجارة الخارجية، والمرشح الآخر بحسب مصدر آخر هو حسام شالاتي مدير اقتصاد ريف دمشق حالياً، علماً بأن وسيم الدهني صدر قرار إعادته إلى مكانه السابق في مكتب المتابعة في رئاسة مجلس الوزراء.

ضمن كل قطاع من القطاعات الاقتصادية، وبناء قاعدة بيانات عن كل قطاع وتنظيمها وتحليلها لتصبح مكانم الخلل في حال وجوده ووضعه على الطريق الصحيح في الوقت المناسب.

وأشار عبد إلى أنه يتم العمل على الإعداد لإجراء دورات تدريبية تخصصية ولاسيما في مجال تدقيق البنوك وشركات التأمين في الوقت القريب وذلك لرفع كفاءة وجودة عملية التدقيق الضريبي لهذين القطاعين المهمين في الحياة الاقتصادية.

منوهاً بأن قسم كبار المكلفين يضم ما يقارب ٧٥٠ مكلفاً من القطاعات المختلفة إلا أنه بسبب الظروف التي يمر بها القطر خرج العديد من هؤلاء المكلفين خارج العملية الإنتاجية سواء بشكل كلي أو بشكل جزئي بسبب تدمير مقرات عملهم ومعاملهم على يد العصابات الإرهابية لبقية عدد المكلفين العالين الذين لا يزالون ضمن العملية الإنتاجية بشكل جيد ما يقارب ٥٥٠ مكلف فقط.

وفي سياق متصل عملت «الوطن» عن قيام مالية دمشق بتابع آلية جديدة لمنح براءة الذمة الموجهة إلى الاقتصاد والجمارك والتي يتم منحها للتجار والصناعيين لاستكمال معاملات الاستيراد، إذ أصبح يتم منحها خلال دقائق عبر النافذة الواحدة في المالية بعد أن كانت تحتاج إلى وقت ومراجعة عدة دوائر موزعة في عدد طوابق، ما يخفف من الاحتكاك بين المراجعين والموظفين ويحد من شبهاة الفساد، والتي تعتبر خطوة أولى لتسهيل إجراءات منح جميع أنواع براءة الذمة كما صرح وزير المالية لـ«الوطن» في وقت سابق.

## آلية جديدة لبراءة الذمة للجمارك والاقتصاد

## ٤٥٪ زيادة نسبة تحصيل الضرائب من كبار المكلفين



إلى المطابقة بين البيانات المقدمة من السادة المكلفين إلى الدوائر المالية وبين تلك البيانات المقدمة إلى مفوضية المصارف.

كما يجري العمل حالياً في قسم كبار المكلفين على دراسة تخصيص بعض مراقبي الدخل في بقية القطاعات الأخرى مثل القطاع الصناعي والقطاع التجاري وبقية القطاعات الخدمية مثل (الاتصالات- الجامعات- الشائقي) وغيرها، مشيراً إلى ما سيقدمه التخصص من آثار إيجابية على الإنجاز وتراكم الخبرات بين مراقبي الدخل والمحققين إضافة إلى توحيد إجراءات التكليف ودقتها بين المكلفين

لمهنتي البنوك وشركات التأمين تم اتقاؤهم وفق معايير الالتزام والكفاءة والدقة والخبرة وتحمل ضغط العمل، وتمت إعادة توزيع الملفات الضريبية لهذين القطاعين والتي تعود لأعوام ٢٠١٥ وما قبل من أجل إنجازها وفق القوانين والتعليمات النافذة.

وبين عبد أنه في الأيام الأخيرة تم إجراء تنسيق بين إدارة قسم كبار المكلفين ومراقبي الدخل في القسم مع مفوضية المصارف لدى الحكومة في مصرف سورية المركزي، وذلك من أجل المطابقة في حسابات وبيانات البنوك وبالتالي الوقوف على دقة وسلامة التقارير والقوائم المالية إضافة

## محمد راكان مصطفى

كشف مدير مالية دمشق محمد عبد لـ«الوطن» أن التحصيلات والتحققات لدى قسم كبار المكلفين في مالية دمشق شهدت تطوراً ملحوظاً، إذ بلغت نسبة الزيادة بتحقيقات القسم في عام ٢٠١٦ بمقدار ٤٧٪ مقارنة بالتحقيقات التي أنجزت عام ٢٠١٥، وبنسبة ٩٣٪ عن عام ٢٠١٤، على حين بلغت نسبة الزيادة بتحصيلات القسم في عام ٢٠١٦ بمقدار ٤٥٪ مقارنة مع التحصيلات التي حققها القسم في عام ٢٠١٥، وبنسبة ٨٦٪ عن عام ٢٠١٤.

وأشاد عبد بجهود إدارة وعاملي القسم على جهودهم المبذولة التي ساهمت في تحقيق الزيادات المحققة.

وبين عبد أن مديرية مالية دمشق سارعت لتكون السباقة في اتباع نظام التخصص لمراقبي الدخل لديها في عملية تكليف الملفات الضريبية حسب القطاعات وذلك عبر قيامها مع بداية العام الحالي بفرز بعض مراقبي الدخل في قسم كبار المكلفين لإنجاز الملفات الضريبية حسب القطاعات. مشيراً إلى أن هذه الخطوة جاءت لتتوافق مع توجيهات وزير المالية مأمون حمدان خلال ترؤسه لاجتماع توجيهي لكوارر قسم كبار المكلفين في نهاية العام الماضي حول أهمية تخصص مراقبي الدخل في إنجاز الملفات الضريبية بحسب قطاعات ومهن المكلفين ضريبياً وأهمية وجود تواصل مستمر مع الجهات الوصائية لكل من هذه القطاعات والمهن. وأوضح عبد أن قسم كبار المكلفين قام بإعادة توزيع الملفات الضريبية بين مراقبي الدخل في القسم والبالغ عددهم الإجمالي ٢٨/ مراقباً وتم تخصيص ١٠/ مراقبين